الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة

في رأس مال الشركة التونسية للبنك وفي تفعيل ضمان

الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية

(40 / 2012)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 27 / 07 / 2012

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* جدول تفصيلي بخصوص خطوط التمويل.
* وثيقة القروض الخارجية المبرمة.

تاريخ انتهاء الأشغال : 09 / 08 / 2012

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان **مقررة اللجنة :** السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه **المقرر المساعد الأول:** السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نـــظـر اللجنتيـــن	
لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنتين: 28 / 07 / 2012	
جلسات اللجنة: **01 أوت 2012:** طلب الاستماع **03 أوت 2012:** جلسة الاستماع **قرار اللجنة:** الموافقة مع احتفاظ 4 أصوات **تاريـــخ إنهـــاء الأشغـــــال :** **09 أوت 2012** **رئيس اللجنة :** السيد الفرجاني دغمان **المقررة :** السيدة لبنى الجريبي	**جلسات اللجنة:** **02 أوت 2012:** الانضمام إلى استماع لجنة المالية، **03 أوت 2012:** جلسة الاستماع **07 أوت 2012:** **قرار اللجنة:** الموافقة مع احتفاظ عضو **تاريـــخ إنهـــاء الأشغـــــال :** **07 أوت 2012** **رئيسة اللجنة :** سعاد عبد الرحيم **المقرر :** إياد الدّهماني

أوّلا ــ تقديم المشروع:

يعتبر القطاع البنكي أحد أهم القطاعات التي استشرى فيها الفساد ونخرها سوء التصرّف الإداري والمالي الذي أوقع أهم مؤسساتها، وخاصة منها العمومية في وضعيات مالية صعبة أدّى إلى محاولات لإنقاذها في العديد من المناسبات وبآليات مختلفة إما من خلال عمليات مالية كالترفيع في رأسمالها أو هيكلتها كعمليات الإدماج أو هيكلة رأس المـــال أو تغيير وظائفها.

وباعتبار المكانة التي يحظى بها القطاع البنكي كأحد مكوّنات سوق الرساميل والأهمية التي يتمتع بها في السوق المالي ودوره في تمويل الاقتصاد من خلال تعبئة الادخار وتحويله إلى قروض ضمن مهامه التقليدية في الوساطة بين المدّخرين والأعوان الاقتصاديين ذوي الحاجة للرساميل.

لقد كان للبنوك العمومية المتمثلة في البنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان الدور الأهم في تمويل قطاعات اقتصادية كبرى نذكر منها الفلاحة والسياحة والإسكان وكان ذلك أحد أوجه تجسيد سياسات الدولة في هذا القطاع أو ذاك مما انعكس سلبا على موازنات مؤسسات القرض هذه وتحمّلها أعباء التوجيه وتدخل الدولة في تسيير شؤونها داخل فضاء تنافسي متحرك لا يسمح لها بمتّسع كبير من هامش التصرف.

لقد تحملت الشركة التونسية للبنك أعباء النصيب الأكبر في تمويل القطاع السياحي الذي تعرّض خلال الفترات المنقضية إلى صعوبات اقتصادية أدّت إلى ضعف مردوديته وعجزه في أغلب الأحيان على الإيفاء بتعهداته المالية إزاء مقرضيه، كما كان لعملية استيعاب بنكيْ التنمية (**BDET – BNDT**) المنجزة سنة 2000 نتائج سلبية على تركيبة محفظة الشركة التونسية للبنك بأن أثقل كاهلها بقروض متعثرة أسندت إلى القطاع السياحي ومستندة إلى موارد خارجية معبئة من قبل بنكي التنمية بشروط تأجير مرتفعة.

إن ما يشهده البنك من إشكاليات تخصّ أساسا وضعه المالي وضعف منظومة الحوكمة والتصرّف وعدم ملاءمة المنظومة المعلوماتية لضروريات تطوّر القطاع في فضائه التنافسي النشيط والمتحرك، أدّى إلى تراجع قدراته في الاضطلاع بدوره المنتظر في تمويل الاقتصاد وتعديل السوق المالية. وتعدّ المؤشرات الحالية دليلا على مدى هشاشة الصحة المالية التي لا بدّ لها أن تعالج، ونذكر منها:

ضعف رسملة البنك متمثلة في عدم كفاية رأس المال أحد المعايير الأساسية في الحكم على سلامة مؤسسات القرض والذي بلغ في موفى 2011 نسبة تقل عن 8 %. يضاف إلى هذا ضعف نسبة تغطية القروض المصنفة (أقل من 30 % دون اعتبار الفوائد المؤجلة) الشيء الذي يؤكّد لنا أن مستوى الرسملة الحالي يعتبر ضعيفا قياسا بمستوى مخاطر القرض.

لقد بلغ حجم القروض المصنفة لشركة التونسية للبنك مستوى مرتفعا جعل من عملية دعم الأموال الذاتية أمرا ضروريا من أجل المحافظة على المعايير المعتمدة في تقدير السلامة المالية لمؤسسات القرض إذ بلغ حجم هذه القروض 1981 م.د أي بنسبة 26 % من تعهدات البنك الأمر الذي يبعث على الانشغال أخذا بمؤشرات التصرف الحذر.

وبالرغم من تحقيق البنك لنتائج قبل الضريبة من أعلى نتائج القطـــاع البنكـــي (المرتبة الرابعة) فإن الناتج الصافي يعدّ متواضعا نتيجة لهذه القروض المصنفة.

وقد استوجبت هذه الوضعية اتخاذ القرار بالشروع في إعادة هيكلة هذه المؤسسة من خلال الترفيع في رأس المال وذلك في حدود 41 م.د مع المحافظة على حصة الدولة فيه (25,2 %) وتدعيم الأموال الذاتية من خلال تفعيل الدولة لضمانها بعنوان اقتراضات خارجية لفائدتها بمبلغ 117 م.د، الشيء الذي سيمكنها من تحسين قدراتها المالية وإعادة التموقع داخل فضاءها التنافسي في ظروف أحسن وبالتالي أداء دورها في تمويل الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، تمّ في جلسة العمل الوزارية بتاريخ 14 فيفري 2012 إقرار تفعيل ضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للبنك بعنوان خطوط تمويل خارجية بمبلغ 117 م.د (**تجدون جدول تفصيلي بخصوص خطوط التمويل ووثيقة القروض الخارجية المبرمة بالوثائق المرفقة بالتقرير**) والترفيع في رأسمال البنك بـــ 100 م.د وكذلك التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي قصد تعهّد هذا الأخير بإجراءات تنظيم تدقيق مالي واستراتيجي خارجي داخل الشركة التونسية للبنك.

وتبعا لذلك، تمّت في الجلسة العامة الخارقة للعادة للشركة التونسية للبنك بتاريخ 14 ماي 2012 المصادقة على إنجاز زيادة في رأس المال بـــ 126,6 م.د ليرتفع من 124,3 م.د إلى 250,9 م.د:

- ✓ الزيادة نقدا بـــ 101,7 م.د،
- ✓ الزيادة عن طريق دمج احتياطات بـــ 24,9 م.د.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

اجتمعت اللجنة يوم 01 أوت 2012 وتدارست ما تقدّمت به وزارة المالية بخصوص مشروع هذا القانون، ودار نقاش مستفيض تعرّض خلاله أغلب الأعضاء إلى مسألة الفساد الذي استشرى في القطاع البنكي، كما استفسر الأعضاء عن عدم وجود خطّة واضحة وإجراءات جدية مصاحبة لعمليات تطهير واسعة تتعلق بالقطاع البنكي كلّه، ذلك أن عملية تطهير شاملة تكتسي أهمية بالغة في النهوض بالقطاع باعتبار دوره الأساسي في تمويل الاقتصاد من جهة وتماسك النسيج الاقتصادي من جهة أخرى.

وتجدر الملاحظة أن أعضاء تحفّظوا على طريقة تسيير المؤسسات المالية معتبرين أن الفساد المالي ليس مرتبطا فحسب بالمخلوع ومقربيه بل يتجاوز ذلك إلى ممارسات سوء تصرف من طرف المشرفين على هذه المؤسسات.

هذا، عدى التركيز على تزايد نسبة القروض المصنفة التي تعتبر مرتفعة مما يستوجب إجراءات كفيلة بمعالجة الوضعية المالية لمؤسسات القرض والحفاظ على سلامتها وتحسين صورتها أمام الأعوان الاقتصاديين الداخلين وشركاءها في الخارج.

من جهة أخرى، أجمع الحاضرون على ضعف المعطيات المقدّمة للجنة لإقرار الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك، ولمزيد التعمق والدرس، طلبت اللجنة الاستماع إلى السيدة الرئيسة المديرة العامة للبنك وممثل عن وزارة المالية قصد المزيد من التوضيح والحصول على وثائق ومعطيات تمكّن اللجنة من الإلمام بكل جوانب المشروع ومن أخذ القرار بروية وتمعّن.

وبتاريخ 03 أوت 2012 عقدت اللجنة جلسة استماع إلى الطرفين المذكورين أعلاه حضرها كذلك أعضاء من لجنة الحقوق والحريات، ونلخّص في ما يلي أهم ما ورد فيها:

الرئيسة المديرة العامة للشركة التونسية للبنك:

أفادت أن سنة 2011 شهدت ارتفاعا للقروض الممنوحة إلا أن مؤشرات المردودية والتصرّف الحذر لم تتطور نظرا للصعوبات الخاصة وليدة الثورة وتقهقر القطاع السياحي، مما استوجب إقرار الترفيع في رأس مال البنك وهو الشيء الذي لم يتم منذ 14 سنة حتى عندما تم دمج الشركة التونسية للبنك وبنك التنمية السياحية.

وبخصوص السنة المالية المنقضية، فقد سجّل البنك نتائج بـــ 104 م.د قبل المدّخرات والضريبة، ويصنّف في المرتبة الثانية في القروض بعد البنك الوطني الفلاحي والثانية في الإيداعات بعد بنك تونس العربي الدولي.

ثم أن عملية الدمج التي تمت سنة 2000 كان من تبيعاتهـــا أن تعهّـــد البنـــك بـــ 1000 م.د من القروض المصنفة وتحمّل هذا العبء نتيجة لذلك، وهو الآن بصدد تطهير محفظة القروض وتعزيز مكانته المالية.

ممثلة عن وزارة المالية:

أكّدت على ضرورة تدعيم القطاع المصرفي العمومي خاصة البنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان باعتباره وسيلة الدولة لتمويل الاقتصاد في مجال الإسكان والسياحة والمؤسسات المتوسطة والصّغرى.

من جهة أخرى، بيّنت أن مؤشر الصلابة المالية للبنك سجّل تقلّصا وخاصة مؤشّر كفاية رأس المال الذي لا يجب أن لا يقل عن 8 %، كما أن نسبة تغطية القروض المصـــنفة أقل من 30 %، وباعتبار أن الـــدولة هي المـــساهم المرجعي **Actionnaire de référence** في رأسمال البنك بنسبة 25,2 %، فقد ارتأت إقرار الترفيع في رأس مال البنك وتفعيل ضمانها بعنوان القروض الخارجية والبالغة 117 م.د وذلك من أجل تحسين سيولة البنك ودعم الأموال الذاتية وبالتالي تحسين مؤشرات التصرّف الحذر.

ثالثا ــ توصيات اللجنة:

- ✓ ضرورة التسريع في إعادة هيكلة المنظومة البنكية والسعي لتطهير البنك من الفساد تكريسا لمبادئ الحوكمة الرشيدة وتحقيقا لأهداف الثورة ،
- ✓ التأكيد على أن مردودية البنك وسلامته المالية غير مقتصرة على تحسين الموارد الذاتية فقط بل كذلك على السعي الناتج وعلى تكريس إستراتيجية عمل واضحة،
- ✓ العمل على مزيد دعم مؤشر الصلابة المالية،

- ✓ التأكيد على سلطة الإشراف بعدم إحالة مثل هذا النوع من المشاريع بطريقة استعجاليه لما يتطلب ذلك من تمعّن ودراسة وتدقيق لأخذ القرار،
- ✓ ضرورة إرفاق مشاريع القوانين بكل الوثائق المكمّلة له.

رابعا ــ قرار اللجنة:

تمّت الموافقة على مشروع القانون مع احتفاظ 4.

رئيـــس اللجنـــــة
الفرجاني دغمان

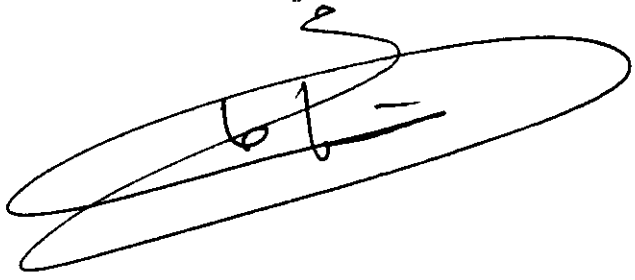

المقرر المساعد الثاني
منجي الرحوي

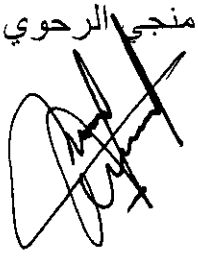

مرفق بالتقرير عدد 40 /2012

PROJET DE LOI CONCERNANT LA PRISE EN CHARGE PAR L'ETAT DE DETTE CONTRACTEE PAR LA STB AVEC LA GARANTIE DE L'ETAT

REPARTION DES ECHEANCES

PRÊT	2011		2012		2013		2014		TOTAL
	PRINCIPAL	INTERET	PRINCIPAL	INTERET	PRINCIPAL	INTERET	PRINCIPAL	INTERET	EN DINARS
BAD7	10 849 844,0	2 101 880,7	10 849 844,0	1 612 103,1	10 849 844,0	1 114 240,4	10 849 844,0	620 420,3	**48 848 020,6**
BAD6	17 949 843,9	647 843,4	17 949 843,9	643 375,5	-	-	-	-	**37 190 906,8**
GSI	-	4 542 140,0	-	4 542 140,0	-	4 542 140,0	-	4 542 140,0	**18 168 560,0**
BEI	2 302 685,2	961 294,3	2 431 639,4	830 902,2	2 569 071,0	693 144,3	2 714 428,8	547 612,4	**13 050 777,6**
TOTAL									**117 258 265,0**

2012/40
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
27 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

2012/40

مشـروع قانـون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك و في تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية.

الفصل الأول:

يرخص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وذلك في حدود واحد وأربعين مليون (41.000.000) دينار.

الفصل 2:

يرخص لوزير المالية بتفعيل ضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للبنك بمبلغ مائة وسبعة عشر مليون (117.000.000) دينار بعنوان اقتراضات خارجية مضمونة من قبل الدولة.

ويفرد المبلغ المتأتي من عملية تفعيل ضمان الدولة ضمن الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك تحت بند خاص بعنوان اعتماد باسم الدولة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

وتحدد بمقتضى اتفاقية تبرم بين وزير المالية والشركة التونسية للبنك شروط وإجراءات تطبيق أحكام هذا الفصل.

تقديم القروض الخارجية المبرمة

من طرف الشركة التونسية للبنك بضمان من الدولة موضوع مشروع القانون المتعلق بتفعيل ضمان الدولة بخصوص هذه القروض في حدود 117 م.د

1- خط القرض السادس المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية (BAD6) :

- **تاريخ القرض** : 1998/10/13 (تم إبرامه من طرف البنك القومي للتنمية السياحية سابقا).
- **موضوع القرض** : تمويل المشاريع في قطاع السياحة.
- **التسديدات** (أصلا وفائدة) بعنوان سنوات 2011 إلى 2014 المقترح تحملها من قبل الدولة في إطار مشروع القانون : حوالي **37,2 مليون دينار**.

2- خط القرض السابع المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية (BAD7) :

- **تاريخ القرض** : 2000/05/29 (تم إبرامه من طرف بنك التنمية للإقتصاد التونسي BDET سابقا).
- **موضوع القرض** : تمويل المشاريع الاستثمارية.
- **التسديدات** (أصلا وفائدة) بعنوان سنوات 2011 إلى 2014 المقترح تحملها من قبل الدولة في إطار مشروع القانون : 48,8 مليون دينار.

3- القرض المبرم بالسوق المالية اليابانية مع-GSI (Goldmen sachs - international)

- **تاريخ القرض** : 1997/05/29 (تم إبرامه من طرف البنك القومي للتنمية السياحية سابقا).
- **موضوع القرض** : تمويل المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة .
- **التسديدات** (أصلا وفائدة) بعنوان سنوات 2011 إلى 2014 المقترح تحملها من قبل الدولة في إطار مشروع القانون :حوالي **18,2 مليون دينار**.

4- خط القرض المبرم مع البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) :

- **تاريخ القرض** : 2001/12/10 (تم إبرامه من طرف البنك القومي للتنمية السياحية سابقا).
- **موضوع القرض** : تمويل المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة.
- **التسديدات** (أصلا وفائدة) بعنوان سنوات 2011 إلى 2014 المقترح تحملها من قبل الدولة في إطار مشروع القانون : **13 مليون دينار**.